وذهب بها لا يضمن وان جذب للمقود من يده ولم يشعر به وذهب يضمن قيل هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالسا لا يضمن في الجبين لكاني البزازي وفي الخانية اذا وضع المستعير بين يديه المستعار ونام او اخذ مقود الدابة ونام ووضع المستعار لا يضمن لان هذا احفظ او مثل الدابة المستعارة في غصب الكلاء فقعد عنده حفظا بعد ما فنام بل اقصد النوم لم يضمن وقيل لا يضمن سواء قصد النوم او لا وفي الدابة اذا ربطها عنده لانه حفظها وفي المتاع اذا نام جالسا او نام مضطجعا ووضع تحت راسه لم يضمن ولو نام مضطجعا بلا وضع شيء تحت راسه يضمن لانه ترك الحفظ ولو طلب المعير العارية فقال نعم ادفع فتركه ووطئ الدفع حتى سرق فان كان المستعير عاجزا عن الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا فان نفى المعير على الفور لا يضمن ولو وضع العارية بين يديه ثم قام وتركها ناسيا فضاعت ضمن ولو استعار دابة للحمل الى مكان كذا وقال المالك ابتطها مطلقا فبعثها على يد من ليس في عياله فعطبت في الطريق لا يضمن ولو رده مع الغلام عقيب جوهر الابراء الا ان يدفع المستعير الى المالك او لا عرف في فتحها الا الرد بنفسه الى يد مالكه دون داره ولو رده المستعير مع اجنبي المستعار لم يبرأ لكن هنا قول لم يقل ليس للمستعير ان يودع لان الاعارة تمليك للنافع والمنفعة مملوكة للمستعير فيملك التصرف فيها والايداع تصرف في تمليك العين وهو العين قصدا فلا يملكه للصحيح على قول من قال ان يودع فيبرأ وهو المختار لان الوديعة ادنى في حال امن العارية فاذا جاز في العارية فاولى ان يجوز الايداع وكل تصرف هو سبب للضمان لو ادى المستعير انه فعله باذن المعير فكذا بعد المعير ضمن للمستعير الا ان يبرهن على الاذن ولو استعار دابة ليركبها بنفسه ثم ردها بيد من في عياله ففي بعضها ضمن

ضمن ولو استعار دابة يوما ثم ردها ولم يعد للعير ولا من في عياله فامسكه الليل وهلك لا يضمن ولو وجد في عياله فلم يرد يضمن

كتاب الوديعة

ولو قال للمودع لا تضع الوديعة في الحانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرق ليلا فان كان له موضع اجود من الحانوت وهو قادر على الحمل يضمن وفي الخلاصة اذا احفظها لزوجته في بيته وكان يعلم انها غير امينة فضاعت يضمن وفي شرح جامع الكبير يجوز ان في عياله كشريك الضمان وعبده المأذون لا يضمن وعليه الفتوى كذا في النهاية ولو دفعت الوديعة الى آخر حتى قامن الحرق او الغرق لا يصدق الا ببينة لا بيده في باسقاط الضمان عنه وفي المحيط لو قال لا تدفع الى فلان من عيالك ولم يكن له عيال سواه لم يصح نهيه لا بد له من الدفع اليه وان كان له عيال غيره فدفعه اليه ضمن ولو قال لآخر اودع ما لحذيفة فاودع عمر ايضمن وان كان عمر اعدل واوثق من زيد وكذا الحكم في الدارين ولو قال للمودع وضعت الوديعة في داري ثم نسيت المكان لم يضمن ولو قال لا ادري وضعتها في داري او في مكان آخر ضمن لان هذا اقرار منه بالتقصير وقال الاوزجندي الاصح انه لا يضمن ولو دفع في ارض ان علم بها لا يضمن والا يضمن وفي المغازلة بكل حال وذكر في بعض الفتاوى لو قال المودع ضاعت الوديعة ولا ادري كيف ضاعت فالقول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه ولو قال المودع سقطت الوديعة لا يضمن ولو قال اسقطتها يضمن قال ظهير الدين لا يضمن فيهما لانه لا يضمن بالاسقاط وانما يضمن اذا تركها وذهب ولو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت فالقول قوله ولو قال ابتداء لا ادري كيف ذهبت الوديعة اختلفوا فيه والصحيح انه لا يضمن ولو قال قد فعلتها

Copyright © King Saud University